الطواقم الطبية الفلسطينية تحت النيران

تقرير يتناول استهداف قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي للطواقم الطبية الفلسطينية خلال قيامها بمهامها خلال مسيرات العودة السلمية

(30 مارس 2018 – 22 مايو 2018)

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

مركز قانوني فلسطيني مستقل لا يستهدف الربح، مقره مدينة غزة. تأسس في إبريل 1995 من قبل مجموعة من المحامين والناشطين المهتمين بأوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة. ويعمل المركز على حماية واحترام حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون وتنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني في فلسطين طبقاً للمعايير والممارسات المقبولة دولياً، كما يعمل على مساندة حقوق الشعب الفلسطيني التي يقرها القانون الدولي.

يتمتع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وتقديراً لجهوده في ميدان حقوق الإنسان، حصل المركز على جوائز دولية لها سمعة مرموقة، وهم:

- جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان للعام 1996 (فرنسا).
- جائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام 2002 (النمسا).
- جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام 2003 (بريطانيا).

وتربط المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان شبكة علاقات واسعة مع منظمات حقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني في كافة أنحاء العالم. وهو عضو في أربع منظمات دولية وعربية لحقوق الإنسان، لها حضورها وفاعليتها على الساحة الدولية، وهي كل من:

(1) لجنة الحقوقيين الدولية

منظمة دولية غير حكومية مقرها جنيف في سويسرا، تكرس جهودها لتعزيز ومراقبة مبدأ سيادة القانون والحماية القانونية لحقوق الإنسان في العالم. وتتمتع المنظمة بالصفة الاستشارية في كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالأمم المتحدة، منظمة اليونسكو والمجلس الأوروبي، ولها العديد من الفروع في أكثر من ستين بلداً في العالم.

(2) الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

منظمة دولية غير حكومية مقرها باريس، تكرس نفسها للدفاع عن حقوق الإنسان في العالم كما هي معرفة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948. تأسست الفيدرالية الدولية في العام 1922 وتضم في عضويتها 89 منظمة في جميع أنحاء العالم.

(3) الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان

شبكة من منظمات حقوق الإنسان والأفراد من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي، تأسست في العام 1997. وتهدف الشبكة إلى المساهمة في حماية مبادئ حقوق الإنسان بموجب إعلان برشلونة في العام 1995.

(4) مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك)

واحدة من أهم الأجسام القانونية الدولية، وتعنى بالتدريب القضائي والقانوني. وتضم في عضويتها أكثر من 30 منظمة قانونية مرموقة في العالم، من بينها: نقابة المحامين الأمريكية؛ اتحاد المحامين العرب؛ مجلس نقابة المحامين لإنجلترا وويلز.

(5) المنظمة العربية لحقوق الإنسان

تأسست عام 1983 كمنظمة غير حكومية تهدف إلى العمل على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والشعوب والحريات الأساسية في الوطن العربي لجميع المواطنين والأشخاص الموجودين على أرضه طبقاً لما تضمنته الإعلانات والمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وقعت المنظمة اتفاقية مقر مع جمهورية مصر العربية في مايو 2000، وانتقل مقرها من ليماسول في قبرص إلى القاهرة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

مجلس الإدارة
د. رياض الزعنون
أ. جبر وشاح
أ. نادية أبو نحلة
أ. هبة عكيلة
أ. هاشم الثلاثيني
أ. راجي الصوراني
أ. عيسى سابا

المديـــر
راجي الصوراني

"إن استهداف أفراد الطواقم الطبية والمراكز الطبية الميدانية من قبل قناصة الاحتلال الإسرائيلي، رغم التزامهم بالزي والعلامات المميزة لهم وفق المعايير الدولية هو دليل واضح وصارخ على الاستهداف القصدي والمباشر لهم، وتمثل هذه الممارسات وصمة عار تضاف إلى السجل الأسود لجرائم الاحتلال" (راجي الصوراني المحامي[1]).

[1] - مدير المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، والحاصل على جائزة (Right Livelihood) العالمية، والمعروفة بجائزة نوبل البديلة.

مقدمة:

استهدفت قوات الاحتلال الاسرائيلي، ومنذ بداية فعاليات مسيرات العودة السلمية في قطاع غزة بتاريخ 2018/3/30، وحتى لحظة صدور هذا التقرير، أفراد المهمات الطبية وطواقمها والمراكز الطبية المؤقتة ووسائط النقل الطبي وعربات الاسعاف، على امتداد المناطق الحدودية لقطاع غزة.

ووفقاً لتحقيقات المركز ومتابعته، فقد اقترفت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكات خطرة وجسيمة، ترتقي لكونها جرائم حرب وفقاً لقواعد القانون الإنساني الدولي، ضد أفراد المهمات الطبية، ووسائط النقل الطبي والمشافي الميدانية المنتشرة على امتداد المناطق الحدودية. أدى ذلك إلى مقتل مسعف، وإصابة 223 فرداً من أفراد الطواقم الطبية، من بينهم 29 مسعفاً أصيبوا بالرصاص الحي أو نتيجة اصابتهم مباشرة بقنابل الغاز المسيل للدموع التي أُطلقت تجاههم، فيما أُصيب الباقون بالاختناق جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع الذي أُطلق تجاههم بكثافة خلال تأديتهم لواجبهم الإنساني.

كما أدى استهداف وسائط النقل الطبي وعربات الاسعاف المخصصة لإخلاء ونقل القتلى وإسعاف الجرحى إلى تضرر 37 سيارة إسعاف. كذلك تسبب استهداف المراكز الطبية والمشافي الميدانية إلى إصابة العشرات من أفراد الطواقم الطبية العاملة فيها، وعرقلة العمل في العديد منها.

وتشير تحقيقات المركز، والتي أجراها بشأن تلك الاعتداءات، أن القوات المحتلة استخدمت القوة المفرطة، فضلاً عن شن عمليات إطلاق نيران وقنابل غاز بشكل عشوائي، وهو ما أدى إلى سقوط هذا العدد الكبير من الضحايا من أفراد الطواقم الطبية، وتضرر العشرات من عربات ووسائط النقل الطبية وكذلك عدد من المستشفيات الميدانية المنتشرة في مناطق المسيرات السلمية. كما لوحظ في كثير من الحالات قيام أفراد من جنود الاحتلال برصد وتصوير الطواقم الطبية قبل استهدافها بحسب إفادات الشهود.

كما تشير تحقيقات المركز إلى أن أفراد المهمات الطبية ووسائط النقل الطبية والمشافي الميدانية العاملة الميدان كانت مميزة ويسهل معرفتها، وكان أفرادها مميزين بلباسهم الطبي، فضلاً عن وضوح عربات الإسعاف ووجود شعارات الهلال والصليب الأحمرين اللذين يميزانهما عن وسائط النقل الأخرى، فيما وضعت الشارات المميزة فوق المشافي الميدانية، غير أنها كانت عرضة للاعتداءات من قبل القوات المحتلة. وتؤكد تحقيقات المركز أن جنود القوات المحتلة لم يبذلوا أي جهود لاحترام تعهداتهم القانونية، بموجب قواعد القانون الإنساني الدولي، باحترام وحماية أفراد المهمات الطبية، خاصة أن أي من هؤلاء الجنود لم تكن سلامته الشخصية قد تعرضت لأي نوع من التهديد الحقيقي.

وقد تميزت مسيرات العودة، التي بدأت يوم الجمعة الموافق 2018/3/30، بالطابع السلمي الكامل، وبمشاركة شعبية واسعة ضمت مئات الآلاف من سكان قطاع غزة المدنيين من مختلف الفئات العمرية، بما في ذلك آلاف النساء والشيوخ والأطفال. وقد استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة المفرطة لقمع مئات الآلاف المدنيين المشاركين في تظاهرات هذه المسيرات، دون أي مبرر، ودون وجود أي خطر أو حتى تهديد على حياة جنود الاحتلال. وقد أفضى استخدام قوات الاحتلال للقوة المفرطة إلى مقتل (86) شخصاً، من بينهم 12 طفلاً، وصحفيين، و3 أشخاص من ذوي الإعاقة، فيما لا يزال المركز يحقق في ظروف مقتل 20 فلسطيناً آخرين، بينهم طفلان بالقرب من المقبرة الشرقية شرق غزة. كما أُصيب 6106 مواطنين، من بينهم 860 طفلاً و158 امرأة. وما يزال أكثر من 200 جريحاً من بين هؤلاء في وضع الخطر الشديد، فيما تعرض 32 مصاباً لعمليات بتر في الأطراف.

وتزامنت الاعتداءات الإسرائيلية على الطواقم الطبية مع تدهور الأوضاع الصحية في قطاع غزة، حيث تعاني المؤسسات الصحية، بما فيها المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية، والمراكز الطبية الميدانية المقامة على حدود القطاع، نقصاً شديداً في إمدادات الأدوية والمهمات الطبية. ويتضاعف الوضع الصحي خطورة، بسبب الارتفاع الكبير في عدد الجرحى منذ انطلاق مسيرات العودة، والذي يفوق القدرة الاستيعابية لمستشفيات القطاع. وتسبب ارتفاع عدد الجرحى في استنزاف الكثير من أصناف الأدوية والمهمات الطبية في أقسام الطوارئ وغرف العمليات والعناية المركزة، وقد وصلت نسبة العجز الدوائي في تلك الأقسام 48% من قوائم الأدوية والمهمات الطبية اللازمة

لها. كذلك يعاني الكوادر الطبية والجراحين من حالة ضغط دائم، بسبب الاستنزاف الكبير للطاقة والموارد، في ظل حجم الاصابات الكبير الذي وصل للمستشفيات على مدار أيام مسيرات العودة، وحاجة عدد كبير منهم لإجراء العمليات الجراحية.

وقد شكلت الاعتداءات المختلفة على رجال الطواقم الطبية الفلسطينية، خاصة أولئك العاملين منهم في الميدان، مساساً خطيراً بقواعد القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وهو مؤشر خطير لانتهاك هذه المعايير الدولية التي نظمت قواعد حماية رجال المهمات الطبية، بمن فيهم طواقم الإسعاف وسياراتهم ومنشآتهم الطبية. وترتقي الانتهاكات الجسيمة الممارسة والاعتداءات المتعمدة على أفراد الطواقم الطبية إلى جرائم حرب، وفق اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، وبخاصة لنطاق الحماية التي توفرها لهم.

وتمتد الآثار الناجمة عن الانتهاكات الجسيمة ضد هؤلاء الأفراد ليس إلى المساس بحياتهم وسلامتهم فقط، بل تؤدي إلى المساس بحقوق الآخرين، وخاصة أولئك المدنيين المشاركين في مسيرات العودة السلمية، الذين يحتاجون أنواعاً مختلفة من الرعاية الطبية وخدمات الاستشفاء والعلاج، مما يزيد من حجم الانتهاكات الواقعة ضد حق المدنيين في الحياة، والحفاظ على أمنهم وسلامتهم.

انتهاك الحق في الحياة والأمان الشخصي لأفراد الطواقم الطبية الفلسطينية

كثفت قوات الاحتلال الإسرائيلي من عمليات استهدافها للفرق والطواقم الطبية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة خلال مسيرات العودة السلمية. ونجم عن استهداف الطواقم الطبية سقوط عدد كبير من أفراد تلك الطواقم بين قتيل وجريح، وذلك في انتهاك فاضح لمعايير الحماية الدولية التي يتمتع بها هؤلاء الأشخاص.

ووفقاً لتوثيق المركز ومصادر وزارة الصحة، فقد أدى الاستهداف المتكرر لرجال الإسعاف والأطباء والممرضين إلى مقتل مسعف وإصابة 223 فرداً من أفراد الطواقم الطبية خلال مسيرات العودة، بينهم 29 مسعفاً أصيبوا بالرصاص الحي أو نتيجة اصابتهم مباشرة بقنابل الغاز المسيل للدموع التي أُطلقت تجاههم، فيما أُصيب الباقون بالاختناق جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع الذي أُطلق تجاههم بكثافة خلال تأديتهم لواجبهم الإنساني المتمثل بإخلاء ونقل القتلى وتطبيب الجرحى والمصابين والمرضى. وما يزال العديد من الجرحى في صفوف الطواقم ورجال المهمات الطبية يعانون من مضاعفات الإصابات البالغة التي تعرضوا لها خلال تأديتهم واجبهم الإنساني، ويخضعون للعلاج الطبي في المستشفيات الفلسطينية. وقد نجمت إصابات المسعفين وأفراد الطواقم الطبية عن استهدافهم مباشرة، أو استهداف عربات الإسعاف ووسائط نقل المرضى والنقاط والمراكز الطبية الميدانية العاملين فيها بإطلاق النار وقنابل الغاز المسيل للدموع.

وتؤكد الافادات التي جمعها باحثو المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بإطلاق النار وقنابل الغاز المسيل للدموع عمداً على العديد من أفراد الطواقم الطبية الفلسطينية والمشافي الميدانية في مناطق المواجهات قرب الحدود، وقد تكررت هذه الحوادث عدة مرات لنفس الطواقم الطبية، رغم التزام أفراد تلك الطواقم بارتداء الطواقم الطبية المميزة. وقد وقعت معظم حوادث الاعتداء على الطواقم الطبية، في ظل أوضاع لم يتواجد فيها أي خطر يمس بأمن وحياة جنود الاحتلال.

- **مقتل مسعف أثناء انقاذ أحد جرحى مسيرات العودة السلمية**

بتاريخ 2018/5/14، قتل أحد أفراد الفرق والطواقم الطبية أثناء قيامة بإنقاذ أحد جرحى مسيرات العودة قرب المقبرة الشرقية شرق مدينة غزة. وقد قتل المسعف موسى جبر عبد السلام أبو حسنين، 36 عاماً، وهو أحد أفراد طاقم الإسعاف التابع لجهاز الدفاع المدني، عندما قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بإطلاق النار والقذائف بكثافة وبشكل عشوائي تجاه المواطنين المشاركين في مسيرات العودة، وأفراد الطواقم الطبية الذين كانوا يقومون بإسعاف عدد كبير من الجرحى، على بعد نحو 300 متر من الحدود الشرقية لمدينة غزة. وكان المسعف موسى قد أُصيب بعيار ناري في الصدر، وبسبب استمرار إطلاق النار بكثافة في المنطقة، ظل ينزف في مكان المواجهات لنحو 20 دقيقة، قبل أن يتمكن المسعفين من نقله إلى المستشفى الاندونيسي، حيث توفي فيها متأثراً بإصابته. وتؤكد تحقيقات المركز أن المسعف موسى كان يعمل ضمن الطواقم الطبية التابعة لجهاز الدفاع المدني، وقد قتل أثناء محاولته إسعاف أحد الجرحى في المنطقة (أحمد فايز حرب شحادة، 23 عاماً، توفي نتيجة إصابته بطلق ناري في القلب).

وقد أفاد المسعف علاء العبد يوسف أبو غنيمة، 32 عاماً، من سكان حي الشجاعية بمدينة غزة، ويعمل في طواقم الإنقاذ التابعة لجهاز المدني – فرع مركز التفاح، وكان يرافق المسعف موسى أبو حسنين وقت إصابته، لباحث المركز بما يلي:

"في حوالي الساعة 1:30 من ظهر يوم الاثنين الموافق 2018/5/14، قامت قوات الاحتلال بإطلاق النار والقذائف بكثافة وبشكل عشوائي تجاه المشاركين في مسيرة العودة قرب المقبرة الشرقية شرق مدينة غزة. توجه زميلي المسعف موسى أبو حسنين لإسعاف أحد المصابين، وأثناء قيامه بذلك، سقط موسى على الأرض وهو ينزف بشدة، وذلك وسط استمرار قوات الاحتلال بإطلاق النار بكثافة تجاه القتلى والجرحى والمسعفين. وبعد نحو 20 دقيقة تمكن المسعفين من إخلاء المسعف موسى، ونقلوه إلى محطة تكرير المياه العادمة لعدم وجود سيارات اسعافات في المنطقة، وفي داخل المحطة قمنا بتقديم الإسعافات الاولية له في محاولة لوقف النزيف الناجم عن اصابته بعيار ناري في الصدر، ومن ثم وضعناه على لوح معدني (زينكو)، وقمنا بنقله بسيارة مدنية (فولكس واجن) إلى المستشفى الاندونيسي شمال غزة، وأثناء نقله غاب موسى عن الوعي، وفي المستشفى حاول الأطباء إنقاذه وإجراء عملية تنفس صناعي له، غير أنه فارق الحياة متأثراً بإصابته".

- **إصابة مسعف بعيار ناري في يده أثناء قيامه بإسعاف أحد الجرحى**

بتاريخ 2018/4/6، أُصيب المسعف حازم محمود عيد أبو عيد، 25 عاماً، من سكان بلدة عبسان الكبيرة شرق خانيونس، ويعمل متطوعاً في قسم التمريض في مستشفى غزة الأوروبي، في كف يده، أثناء قيامه بإسعاف أحد الجرحى شرق بلدة خزاعة شرق خان يونس. ووفقاً لما أفاد به باحثو المركز فقد أُصيب المسعف، الذي يعمل ضمن فريق المتطوعين مع جمعية التوبة الخيرية، بعيار ناري مدخل ومخرج في كف يده اليمنى، رغم التزامه بزي المسعفين المميز. وتشير تحقيقات المركز أن جنود الاحتلال المتمركزين خلف السواتر الترابية داخل الشريط الحدودي كانوا يقومون بعملية رصد وتصوير للفريق الطبي، ومن ضمنهم المسعف المصاب، الذي كان يتعامل مع الجرحى في المنطقة. وحول ظروف إصابته، أفاد المسعف حازم محمود عيد أبو عيد، لباحث المركز بما يلي:

"عند حوالي الساعة 1:30 من بعد ظهر يوم الجمعة الموافق 2018/4/6، وأثناء قيامي بإسعاف أحد الجرحى شرق بلدة خزاعة، شعرت بأن شيئاً ضرب كف يدي اليمنى، وشاهدت دماء تسيل من يدي وشعرت بتشنج في أصابع يدي. ومن ثم قام أثنين من زملائي المسعفين بنقلي مشياً إلى سيارة اسعاف تابعة لوزارة الصحة، ومن ثم نقلت إلى مستشفى غزة الأوروبي. وفي المستشفى تبين أنني مصاب بعيار ناري مدخل ومخرج في كف يدي اليمنى، وأخبرني الأطباء بأن الإصابة أدت إلى كسر في أربعة أصابع، وأنني بحاجة لعملية جراحية. وقد أجريت عملية جراحية لوضع بلاتين داخلي للأصابع بتاريخ 2018/4/19، في مستشفى غزة الأوروبي، ولا زلت أتلقى العلاج حتى الآن".

- **إصابة ممرض بالرصاص الحي أثناء قيامه بإسعاف أحد الجرحى**

بتاريخ 2018/4/6، أُصيب الممرض جهاد أنور كامل أبو دقة، 29 عاماً، من سكان عبسان الكبيرة شرق خانيونس، ويعمل ممرضاً في نادي رياضي، وممرضاً متطوعاً في المستشفى الجزائري التابع للخدمات الطبية العسكرية. وقد أُصيب الممرض أثناء قيامه بتقديم العلاج للجرحى، وتأمين نقلهم إلى المركز الطبي الميداني بشكل سليم في مخيم العودة شرق بلدة خزاعة، شرق خانيونس، جنوب قطاع غزة. ووفقاً لتحقيقات المركز فقد مصدر إطلاق النار من قبل قوات الاحتلال المتمركزة في الجهة الشمالية الشرقية للمتظاهرين، وقد أصيت الممرض، الذي كان يرتدي زي الطواقم الطبية المميز، بعيار ناري اخترق ساقه اليسرى، ونفذ إلى ساقه اليمنى، ولم يكن في المنطقة وقتئذ أي خطر يمس بأمن وحياة جنود الاحتلال. وحول ملابسات إصابته، أفاد الممرض جهاد أنور كامل أبو دقة، لباحث المركز بما يلي:

"في حوالي الساعة 3:30 من عصر يوم الجمعة الموافق 2018/4/6، وبعد انتهائي من تقديم الإسعاف لأحد المصابين، شعرت بتماس كهربائي في ساقاي الاثنتين، وسقطت على الأرض، وشاهدت الدماء تنزف منهما، وكان من الواضح أن اتجاه إطلاق النار من قوات الاحتلال المتمركزة في الجهة الشمالية الشرقية لمكان وقوفنا. وفور سقوطي على الأرض نقلت بسيارة إسعاف إلى المستشفى الميداني في ساحة المخيم الغربية، وبعد حوالي 20 دقيقة تم تحويلي إلى المستشفى الجزائري. وعلمت لاحقاً، أنني أصبت بعيار ناري اخترق ساقي اليسرى ونفذ إلى ساقي اليمنى واخترقها نافذاً من الجهة الأخرى، ومسبباً تهتكات في الأنسجة والأوعية الدموية والعصب. وقد أجريت عملية جراحية للأوعية الدموية بتاريخ 2018/4/15، وحالياً أشعر بألم شديد، وكأن هناك كهرباء تمس ساقي إلى جانب وخز يسبب الألم".

- **إصابة مسعف برصاص متفجر أثناء قيامه بإسعاف أحد الجرحى**

بتاريخ 2018/4/6، أُصيب المسعف مراد إسماعيل حسين النجار، 35 عاماً، من سكان بلدة خزاعة شرق خان يونس، ويعمل ضابط إسعاف بالخدمات الطبية في عيادة رفح، أثناء قيامه بإسعاف الجرحى ونقلهم من مناطق المواجهات إلى المراكز الطبية الميدانية المقامة في ساحة مخيم العودة في رفح. ووفقاً لتحقيقات المركز، فقد شاهد المسعف، الذي كان يرتدي زي الإسعاف الخاص بالخدمات الطبية، أحد الجنود يصوب سلاحه نحوه قبل إصابته بعيارين متفجرين اخترقا رجله اليسرى. وحول ظروف إصابته، أفاد المسعف مراد إسماعيل حسين النجار، لباحث المركز بما يلي:

"في حوالي الساعة 4:30 من مساء يوم الجمعة 2018/4/6، وبينما كنت أقف على بعد نحو 15 متراً من الشريط الحدودي المحاذي لمدينة رفح، شاهدت شخصاً يقع على الأرض جراء اصابته برصاص قوات الاحتلال، فتوجهت نحوه أنا وزميل آخر لإسعافه، وخلال ذلك شاهدت أحد الجنود يصوب سلاحه نحوي، وبعد لحظات شعرت بشيء أصابني في الفخذ الأيسر، وسقطت على الأرض وشعرت بألم شديد. نقلت بواسطة سيارة الإسعاف إلى مستشفى أبو يوسف النجار، حيث تبين أنني مصاب بعيارين متفجرين اخترقا الرجل اليسرى وكان مدخلهما صغيراً، لكنهما أحدثا فتحة عند خروجهما بقطر 10 سم، كما تبين وجود حروق في الرجل اليمنى، وشظايا في منطقة الحوض. وفي حوالي الساعة 11:00 ليلاً نقلت إلى المستشفى الجزائري في عبسان الكبيرة بخان يونس لاستكمال العلاج، وخضعت لعملية جراحية بتاريخ 2018/4/17، ولا زلت أتلقى العلاج".

- **إصابة ممرضة بقنبلة غاز أُطلقت تجاهها وأصابتها مباشرة**

بتاريخ 2018/4/13، أُصيبت الممرضة آلاء عدنان حسين قديح، 20 عاماً، من سكان بلدة خزاعة شرقي خانيونس، وتعمل كمتطوعة ضمن فريق طبي تابع لجمعية التوبة. وقد أُصيبت الممرضة، التي كانت ترتدي زي التمريض "ملابس طبية بيضاء اللون"، أثناء قيامها بإسعاف أحد الجرحى في منطقة تبعد حوالي 150 متر عن الشريط الحدودي المحاذي لبلدة خزاعة. ووفقاً لتحقيقات المركز فإن الممرضة أُصيبت بقنبلة غاز في كاحل قدمها، وتسببت الإصابة ف تمزق بالكاحل، كما تسبب استنشاقها كمية كبيرة من الغاز في إغمائها.

وجول ملابسات إصابتها أفادت الممرضة آلاء عدنان حسين قديح، لباحث المركز بما يلي:

"في حوالي الساعة 6:00 مساء من يوم الجمعة الموافق 2018/4/13، وبينما كنت أتعامل مع أحد المصابين على بعد حوالي 150 متر عن الشريط الحدودي شرق خزاعة، شعرت بضربة قوية في كاحل قدمي الأيمن وسقطت على الأرض ثم فقدت الوعي. وعندما أفقت من الغيبوبة، وجدت نفسي في مستشفى غزة الأوروبي في خان يونس، وأخبرتني والدتي بأنني أصبت بقنبلة غاز في كاحل قدمي، وأخبرني الأطباء لاحقاً بأن الإصابة تسببت بتمزق في الكاحل، وأخبروني كذلك بأن استنشاقي كمية كبيرة من الغاز تسبب في إغمائي. وبقيت أتلقى العلاج في المستشفى لمدة 3 أيام، ثم غادرتها لكني ما زلت أشعر بألم شديد في قدمي، وأتابع العلاج في المستشفى الأوروبي، وحتى الآن لا أستطيع الحركة أو المشي إلا بواسطة عكاز طبي".

- **إصابة مسعف بعيار ناري في ساقه أثناء قيامه بإسعاف أحد الجرحى**

بتاريخ 2018/4/27، أُصيب المسعف مازن جبريل صالح حسنة، 33 عاماً، من سكان في حي الشجاعية بمدينة غزة، ويعمل في الخدمات الطبية العسكرية، أثناء قيامه بإسعاف أحد جرحى مسيرات العودة، في المنطقة الحدودية شرق مدينة غزة "منطقة ملكة"، وعلى بعد نحو 20 متراً من الشريط الحدودي. ووفقاً لما أفاد به باحثو المركز، فإن المسعف أُصيب بعيار ناري استقر في الساق، ونظراً لخطورة وضعه الصحي واستمرار النزيف من ساقه، نقل بشكل عاجل إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة، حيث خضع فيها لعدة عمليات جراحية. وتؤكد تحقيقات المركز أن المسعف المصاب كان يرتدي زي المسعفين المعروف لدى قوات الاحتلال، ولم يكن المتظاهرين في المكان يشكلون أي خطر على حياة وأمن جنود الاحتلال.

وحول ظروف إصابته، أفاد المسعف المصاب لباحث المركز بما يلي:

"في حوالي الساعة 5:00 من مساء يوم الجمعة 2018/4/27، شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي بإطلاق النار وقنابل الغاز المسيل للدموع بشكل كثيف تجاه المتظاهرين قرب الشريط الحدودي في "منطقة ملكة" شرق مدينة غزة، وقد أدى ذلك إلى وقوع عدد كبير من الإصابات بين المتظاهرين. تقدمت مع الطواقم الطبية نحو منطقة تواجد الإصابات، وهي تبعد عن الشريط الحدودي نحو 20 متراً عن الشريط الحدودي، وأثناء قيامي بإسعاف أحد المصابين، سقطت على الأرض فجأة، وشاهدت الدم ينزف من ساقي الأيمن. وعلى الفور قام مسعفين بنقلي إلى المستشفى الميداني، حيث تبين إصابتي بعيار ناري استقر في الساق. ونظراً لخطورة وضعي الصحي نقلت بشكل عاجل إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة، حيث خضعت فيها لعدة عمليات جراحية، تم خلالها نزع العيار الناري من ساقي، وزراعة شريان صناعي في ساقي، ومكثت في العناية المركزة لمدة يومين، ومن ثم نقلت إلى قسم الجراحة، وما زلت أتلقى العلاج جراء إصابتي".

- **إصابة ضابط اسعاف أثناء تواجده داخل سيارة اسعاف**

بتاريخ 2018/4/9، أُصيب المسعف عماد صلاح طالب البحيصي، 34 عاماً، من سكان دير البلح وسط قطاع غزة، ويعمل ضابط اسعاف متطوع في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، أثناء تواجده داخل سيارة اسعاف مخصصة لنقل ضحايا مسيرة العودة شرق البريج، وعلى بعد نحو 250 متر عن الشريط الحدودي. وتؤكد تحقيقات المركز أن المسعف المصاب تعرض للإصابة عندما أطلق جنود الاحتلال النار بشكل مباشر تجاه الإسعاف التي كان يستقلها، ما يعني نية الاحتلال استهداف الطواقم الطبية عن قصد وبشكل متعمد. وأفاد باحثو المركز أن المسعف أُصيب بطلق ناري أطلقه جنود الاحتلال المتمركزين داخل الشريط الحدودي شرق البريج.

وحول ملابسات إصابته، أفاد المسعف عماد صلاح طالب البحيصي لباحث المركز بما يلي:

"في حوالي الساعة 5:15 من مساء يوم الاثنين 2018/4/9، أطلق جنود الاحتلال المتمركزون داخل الشريط الحدودي شرق البريج الأعيرة النارية وقنابل الغاز المسيل للدموع بكثافة تجاه عدد المتظاهرين، وقد نجم عن ذلك عدة اصابات. وفجأة أطلق جنود الاحتلال النار تجاه الإسعاف الذي كنت أتواجد فيه مباشرة، فشعرت بألم في ساقي الأيمن وشاهدت الدماء تنزف منها، فقفزت وخرجت من الإسعاف. وقد تم نقلي إلى مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح. وبعد تقديم الإسعافات الأولية لي تم تحويلي إلى مستشفى القدس، وفيها أبلغني الأطباء أن إصابتي بالرصاص تسببت في قطع في الوريد وتهتك في الانسجة وكسر في عظمة الفيبيولا. ومن ثم نقلت إلى مستشفى الشفاء، حيث خضعت لعملية جراحية، وتم إعادتي لمستشفى القدس، ومكثت فيها 16 يوماً، وأجريت فيها عمليتان جراحيتان. غادرت المستشفى يوم الأربعاء 2018/4/25، وما زلت أخضع للعلاج حتى هذه اللحظة".

- **إصابة مسعف بقنبلة غاز أُطلقت تجاهه وأصابته بشكل مباشر**

بتاريخ 2018/5/4، أُصيب المسعف رامز إسماعيل عبد الهادي حماد، 36 عاماً، من سكان المخيم الغربي، غرب مدينة رفح، ويعمل مسعفاً في جهاز الدفاع المدني الفلسطيني، في مدينة رفح، جراء إصابته بقنبلة غاز أطلقت تجاهه مباشرة. وقد افاد باحثو المركز أن المسعف أُصيب بينما كان يقف بجوار سيارة الإسعاف، وعلى بعد حوالي 250 متر من الشريط الحدودي، شرق بلدة الشوكة الواقعة شرق مدينة رفح. وأكدت تحقيقات المركز أن المسعف كان يرتدي زي العاملين في الإسعاف ضمن طواقم جهاز الدفاع المدني الفلسطيني، وهو زي معروف لدى قوات الاحتلال، ما يؤكد نية الاحتلال استهداف الطواقم الطبية عن قصد وبشكل متعمد. وحول ظروف إصابته، أفاد المسعف رامز إسماعيل عبد الهادي حماد لباحث المركز بما يلي:

"في حوالي الساعة 4:00 من مساء الجمعة الموافق 2018/5/4، وبينما كنت أقوم بإسعاف الجرحى في منطقة الشريط الحدودي شرق بلدة الشوكة الواقعة شرق مدينة رفح، شعرت بآلام في ذراعي اليسرى وصدري جراء ارتطام قنبلة غاز بجسدي مباشرةً، بينما كنت أقف بجوار سيارة الإسعاف، وعلى بعد حوالي 250 متر من الشريط الحدودي. وعلى أثر ذلك، قام زملائي بنقلي إلى المركز الطبي الميداني في مخيم العودة شرق مدينة رفح بواسطة سيارة إسعاف، ثم نقلت إلى مستشفى أبو يوسف النجار في مدينة رفح لاستكمال العلاج، ووصف الأطباء حالتي بالمتوسطة".

وتؤكد الافادات الواردة أعلاه أن إصابة أعضاء الطواقم والفرق الطبية، على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، لم تكن تتم فقط بسبب الاستخدام المفرط للقوة، وعدم تفريق هذه القوات بين المتظاهرين السلميين من ناحية ورجال المهمات الطبية ورجال الدفاع المدني وطواقم الإغاثة من ناحية أخرى، بل كانت ضمن استهداف واضح بغرض ترهيبهم ومنعهم من تقديم أي نوع من الخدمات الصحية والعلاجية لجرحى مسيرات العودة السلمية.

كما تشير الوقائع على الأرض أن مهاجمة قوات الاحتلال الإسرائيلي للطواقم الطبية الفلسطينية كانت متعمدة ومقصودة، ولم تكن نتيجة حوادث عرضية، أو نتيجة خطأ فردي. وعلى العكس من ذلك تماماً، فقد شهد الشهران الماضيان، وعلى مدار أيام مسيرات العودة السلمية، تكرار الاعتداءات على الأطباء والممرضين والمسعفين، وهو ما يؤكد حقيقة استهدافهم من قبل هذه القوات، وتعمد إيذاء الفرق الطبية العاملة في ميادين المواجهات عن قصد.

وتمتد الآثار الناجمة عن الانتهاكات الجسيمة ضد أفراد الطواقم الطبية ليس إلى المساس بحياتهم وسلامتهم فقط، بل تؤدي إلى المساس بحقوق الآخرين المشاركين في المسيرات، الذين يحتاجون أنواعاً مختلفة من الرعاية الطبية وخدمات الاستشفاء، مما يزيد من حجم الانتهاكات الواقعة ضد حق المدنيين في الحياة، والحفاظ على أمنهم وسلامتهم. إن عدم تمكن الفرق والطواقم الطبية من العمل، وفي الوقت المناسب، قد تسبب في وفاة العديد من الجرحى، وتدهور الوضع الصحي لمئات الجرحى.

ورغم كل الانتهاكات التي يتعرض لها أفراد الطواقم الطبية من أطباء وممرضين ومسعفين، غير أنهم واصلوا عملهم في إنقاذ الجرحى والمرضى. وقد نجحت هذه الفرق والطواقم الطبية في تقديم الخدمات العلاجية والاستشفائية لكل من وصلته، على الرغم من قلة الإمكانيات الطبية المتاحة بين أيديهم، وخاصة نفاذ عشرات الأصناف من الأدوية والمستلزمات الطبية. ورغم أن الثمن كان باهظاً في صفوف هذه الطواقم الإنسانية، على صعيد الجرحى من بينهم، إلا أن عملياتهم المتواصلة في جو من التحدي والقناعة بالرسالة الإنسانية التي يقدمونها لكل محتاج كشف بشاعة الجرائم التي ينبغي أن تتوقف، وأن يمنع تكرارها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي وآلته العسكرية.

استهداف المراكز الطبية والمشافي الميدانية

قامت وزارة الصحة في قطاع غزة وبالتزامن مع انطلاق مسيرات العودة في 30 مارس الماضي بتشكيل لجنة طوارئ عليا مكونة من الوزارة والهلال الأحمر والخدمات الطبية العسكرية والجهات الصحية الأخرى على مستوى القطاع. وقامت هذه اللجنة بإقامة عدد من المراكز الطبية الميدانية في كافة مواقع فعاليات مسيرة العودة في المناطق الحدودية للتعامل مع جرحى مسيرات العودة، حيث يجري عادةً نقل المصابين من مناطق تجمع المتظاهرين بواسطة سيارات الإسعاف إلى المراكز الطبية الميدانية، ويتم التعامل الأولي مع تلك الحالات قبل نقلها إلى المستشفيات الرئيسية.

وقد تم إقامة المراكز الطبية الميدانية في أماكن تبعد عن الشريط الحدودي ومناطق المواجهات بمسافة تتراوح بين 800 و1000 متر، لتسهيل وصول المصابين إليها من جانب، وحتى تكون بعيدة نسبياً عن مناطق المواجهات وبمنأى عن اعتداءات جنود الاحتلال الإسرائيلي.

وقد ساعدت المراكز الطبية الميدانية، والتي أقيمت على مقربة من ميادين المواجهات في قطاع غزة في تخفيف الأخطار التي تلحق بالجرحى والمصابين الذين تعرضوا للإصابات الناتجة عن الأعمال العدائية التي مارستها قوات

الاحتلال الإسرائيلي ضدهم. فقد ساهمت الفرق والطواقم الطبية المدعومة في تخفيف خطر الإصابة وتعرض الأشخاص المصابين للموت، أو لمضاعفات مرضية خطيرة نتيجة هذه الإصابات. كما تساعد الجهود التي يبذلها أفراد الطواقم الطبية في الميدان، وقبل وصول الجرحى للمستشفى، في الحد من مضاعفات الإصابة التي يمكن أن تؤدي إلى الموت. ويؤكد أخصائيو استقبال حالات الطوارئ أن الإسعافات الطارئة التي تقدم للمصابين بمجرد إصابتهم تحولها من حالات خطيرة إلى حالات متوسطة، ومن حالات متوسطة إلى حالات أقل خطراً.

وقد عملت المراكز الطبية الميدانية، ومنذ اليوم الأول لإنشائها قرب مناطق المواجهات، في إطار عملية تنسيق بين الأطراف المختلفة المشرفة على تقديم الخدمات الطبية. وتسهل الطواقم الطبية العاملة فيها عمليات المتابعة للجرحى في الميدان، وهو ما يخفف حجم العبء الملقى على المستشفيات الحكومية والأهلية لاحقاً عند وصولهم. ويمكن القول أن ذلك يؤدي إلى مسألتين هامتين، الأولى وتتمثل في إسعاف الجرحى والمصابين ذوي الإصابات الخفيفة، التي لا تحتاج إلى خدمات الرعاية الصحية الثانوية (أي المستشفيات)، والمسألة الثانية تخفيف العبء والضغط الكبير على المستشفيات الدائمة والناتج عن عدد الإصابات المرتفع نسبياً، والذي يفوق في أحيان كثيرة قدرة هذه المستشفيات على استقبالها، وهو ما يوفر جهداً وتكاليفاً إضافية.

وقد أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، ومنذ اليوم الأول للمواجهات مع السكان المدنيين الفلسطينيين المشاركين في مسيرات العودة السلمية، إلى الاعتداء على المراكز الطبية المؤقتة والمشافي الميدانية التي أُقيمت في المناطق الحدودية، دون مراعاة لقواعد القانون الدولي الإنساني، الذي يوفر الحماية لهذه الطواقم. وقد أكد باحثو المركز أن تلك الاعتداءات وقعت، رغم تواجد المراكز الطبية الميدانية في مناطق تبعد عن الشريط الحدودي ومناطق المواجهات مسافات تتراوح بين 800 و1000 متر. وقد تسببت تلك الاعتداءات في إصابة العشرات من أفراد الطواقم الطبية، وعرقلة العمل في العديد منها.

وفيما يلي عرضاً لعدد من الحالات التي تم فيها التعرض للمراكز الطبية والمشافي الميدانية:

- بتاريخ 2018/4/13، استهدفت قوات الاحتلال المركز الطبي الميداني التابع للجمعية الجزائرية، المقام في منطقة خزاعة، وتبعد نحو 800 متر عن الشريط الحدودي، بـ 10 قنابل غاز مسيل للدموع، وتسبب ذلك بإصابة العشرات من الطواقم الطبية بحالات اختناق.
- وفي نفس اليوم، استهدفت قوات الاحتلال أماكن تواجد طواقم الإسعاف في رفح ومخيم البريج، ما يشير إلى تعمد استهداف وإعاقة عمل الطواقم الطبية بشكل واضح للمرة الأولى منذ بداية مسيرات العودة، وتسببت تلك القنابل بإصابة العشرات من الطواقم الطبية بحالات اختناق، إلى جانب إصابة 4 مسعفين بالرصاص والارتطام المباشر بقنابل الغاز.
- وبتاريخ 2018/4/20، أطلقت قوات الاحتلال عدة قنابل غاز سقطت قرب المركز الطبي الميداني التابع لجمعية البركة الجزائرية في خزاعة ومحيطهما، ما أجبر الطواقم الطبية على إخلائهما لبعض الوقت، علماً بأنهما يبعدان حوالي 800 متر عن الشريط الحدودي.
- وبتاريخ 2018/4/27، أطلقت قوات الاحتلال عدة قنابل غاز سقطت قرب المركز الطبي الميداني، شرق مخيم البريج، وتكرر ذلك مرتين في نفس اليوم، علماً بأن المركز الطبي يبعد حوالي 450 متراً عن الشريط الحدودي؛ وقد نجم عن ذلك إصابة الطاقم الطبي بحالات اختناق وعرقلة عملها.
- وبتاريخ 2018/5/4، سقطت قنبلة غاز على المركز الطبي الميداني التابع لجمعية إسناد المجتمع في مخيم العودة بخزاعة، ونجم عن ذلك إصابة عدد من أفراد الطواقم الطبية العاملين فيها باختناق شديد، وقد توقف العمل فيها لعدة ساعات.

وقد أفاد الدكتور صلاح الدين علي عبد الحفيظ الرنتيسي، مدير مركز الرعاية الأولية التابع لوزارة الصحة في خانيونس، ومدير المركز الطبي المقام في مخيم العودة بخزاعة، شرق خانيونس، والذي تعرض للاستهداف المباشر من قبل قوات الاحتلال عدة مرات، لباحث المركز بما يلي:

"في حوالي الساعة 1:30 من بعد ظهر الجمعة الموافق 2018/4/13، أطلقت قوات الاحتلال 10 قنابل غاز باتجاه المركز الطبي الميداني المقام في مخيم العودة في خزاعة، شرق خانيونس، ويبعد حوالي 800 متر عن الشريط الحدودي. وقد سقطت اثنتان منها على الأقل داخل المركز، فيما سقطت القنابل الأخرى بالقرب منه. وأدى ذلك، إلى إصابة جميع أفراد الطواقم الطبية التي كانت متواجدة في المكان بالاختناق الشديد، وتم معالجتهم ميدانياً، فيما تم تحويل الدكتور أشرف عابدين إلى المستشفى الجزائري لتأثره الشديد من الاختناق بالغاز. وبسبب ما حدث اضطررنا لإخلاء المركز الطبي، رغم وجود عدد من الجرحى كانوا يتلقون العلاج فيه. وقد تكرر بتاريخ 2018/4/20، حيث سقطت عدة قنابل غاز في محيط المركز الطبي، مما أدى إلى إصابة الطاقم الطبي بالاختناق أيضاً. وبتاريخ 2018/5/4، وصلت الغازات المنبعثة من قنابل الغاز التي تطلقها قوات الاحتلال إلى محيط وداخل المراكز الطبي، وأدى ذلك لاختناق عدد كبير من أفراد الطواقم الطبية".

وتؤكد تحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، أن اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي على المراكز الطبية وأماكن الاستشفاء الميدانية المخصصة لإنقاذ ضحايا مسيرات العودة السلمية كانت مقصودة وعن عمد في كثير من الحالات، لا سيما أن المراكز الطبية المقامة في المناطق الحدودية لقطاع غزة ترفع الأعلام المميزة كما نصت عليها الاتفاقيات الدولية، والتي تحدد دورها بالقيام بعمليات إجلاء ونقل القتلى والجرحى وإسعافهم. ورغم ذلك تمادت قوات الاحتلال الإسرائيلي في انتهاك القواعد الدولية لحماية رجال المهمات الطبية كما نصت عليها اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، والبروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة للعام 1949.

استهداف وسائط النقل الطبية الفلسطينية (الاسعافات)

أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، ومنذ اليوم الأول لانطلاق مسيرات العودة السلمية، على الاعتداء على وسائط نقل الجرحى والمصابين، دون مراعاة لقواعد القانون الدولي الإنساني، الذي يوفر الحماية لمركبات ووسائط النقل الطبي.
ووفقاً لما أفاد به د. أشرف القدرة، مدير العلاقات العامة والاعلام في وزارة الصحة، لباحث المركز، فقد تعرضت 37 سيارة اسعاف لأضرار جزئية أثناء عملها في إخلاء ونقل القتلى والجرحى المشاركين في مسيرات العودة السلمية إلى المستشفيات التي تبعد عن مناطق المواجهات، وذلك منذ 2018/3/30.

وتؤكد تحقيقات المركز أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تعمدت استهداف الإسعافات المخصصة لإخلاء ونقل القتلى وإسعاف الجرحى، رغم وضعها للإشارات والأعلام المميزة لها. فيما أكد باحثو المركز أن هذه الاعتداءات تسببت في أضرار جزئية لحقت بعشرات عربات الاسعاف، وهو ما عرقل عمل عدد منها، واخرجها خارج نطاق خدمة ضحايا مسيرات العودة السلمية. وفيما يلي عرضاً لبعض الحالات التي تعرضت فيها وسائط النقل الطبي للاعتداء المباشر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي:

- بتاريخ 2018/5/11، أطلق جنود الاحتلال العيارات النارية تجاه سيارة الإسعاف، أثناء قيام طاقمها بإسعاف عدد من الجرحى شرق بلدة الشوكة الواقعة شرق مدينة رفح، وقد كانت سيارة الإسعاف تبعد حوالي 300 متر عن الشريط، ولم يكن حينها أي خطر يمس حياة جنود الاحتلال وأمنهم. وحول واقعة الاعتداء هذه، أفاد المسعف محمد شريف عبد الله سحويل، 29 عاماً، من سكان حي الزهور، شمال مدينة رفح، ويعمل مسعفاً في الخدمات الطبية العسكرية في مدينة رفح، لباحث المركز بما يلي:

"توجهت بعد ظهر يوم الجمعة الموافق 2018/5/11، إلى شرق بلدة الشوكة الواقعة شرق مدينة رفح قرب الشريط الحدودي، لمتابعة عملي في إسعاف المشاركين في مسيرة العودة، وكنت أرتدي زي العاملين في الإسعاف ضمن طاقم الخدمات الطبية العسكرية، وكان برفقتي اثنين من زملائي المسعفين. وفي حوالي الساعة 5:30 مساءً، وأثناء قيامنا بإسعاف ونقل عدد من المواطنين إلى المركز الطبي الميداني في مخيم العودة أطلق جنود الاحتلال العيارات النارية تجاه سيارة الإسعاف، التي كانت تبعد حوالي 300 متر من الشريط الحدودي الفاصل، وقد أصاب عيار ناري الإسعاف الذي يقلنا من الجانب الأيمن وخرج من الباب الخلفي، وقد أحدث ذلك ضرراً بسيارة الإسعاف أخرجها خارج الخدمة".

- وبتاريخ 2018/5/11، أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي قنبلتي غاز تجاه سيارة إسعاف كانت تسير على بعد نحو 300 متر من الشريط الحدودي المحاذي لشرق بلدة الشوكة الواقعة شرق مدينة رفح. ووفقاً لباحثي المركز فقد اخترقت القنابل نافذة سيارة الإسعاف، واستقرت داخلها، وأدى ذلك إلى إصابة كافة أفراد الطاقم الطبي المكون من 4 أفراد بالاختناق الشديد جراء استنشاق الغاز.

ووفقاً لتحقيقات المركز فقد كانت سيارة الإسعاف مميزة، ويقوم طاقمها بنقل الجرحى المصابين في المكان، ولم يكن هناك أي خطر يمس بأمن جنود الاحتلال، وهو ما يؤكد أن الهدف من استهدافها، هو عرقلة عملها، واخرجها خارج نطاق خدمة ضحايا مسيرات العودة السلمية. وحول واقعة الاستهداف هذه، أفاد المسعف خالد إبراهيم عثمان العجرمي، 38 عاماً، من سكان حي البرازيل، جنوب مدينة رفح، ويعمل مسعفاً في جهاز الدفاع المدني في مدينة رفح، لباحث المركز بما يلي:

"في حوالي الساعة 7:00 من مساء يوم الجمعة الموافق/2018/5/11، أطلق جنود الاحتلال قنبلتي غاز تجاه سيارة الإسعاف التي تقلنا، بينما كنا نقوم بإسعاف ونقل عدد كبير من الجرحى، الذين أصيبوا برصاص جنود الاحتلال الإسرائيلي قرب الشريط الحدودي المحاذي لشرق بلدة الشوكة الواقعة شرق مدينة رفح. وقد استهدفت قوات الاحتلال سيارة الاسعاف رغم التزامنا بوضع الإشارات المميزة لها، والتزام طاقم المسعفين بالزي الرسمي والمميز لرجال الإسعاف، وهو ما يعني سهولة تمييزها من قبل قوات الاحتلال ومعرفتهم بأنها من وسائط النقل الطبي. وقد اخترقت القنابل النافذة من الجانب الأيسر، وأدى ذلك إلى كسر نافذة سيارة الاسعاف، وإصابة كافة أفراد الطاقم الطبي المكون من 4 أفراد بالاختناق الشديد جراء استنشاق الغاز".

استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة المفرطة لقمع المشاركين في مسيرات العودة السلمية

انطلقت مسيرات العودة بتاريخ 2018/3/30، احتجاجاً على تنكر إسرائيل لحقوق الفلسطينيين في قطاع غزة، ورفضها تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين وحقوقهم، وتعبيراً عن رفض سكان القطاع للحصار الإسرائيلي المشدد المفروض عليهم. وتميزت تلك المسيرات بالطابع السلمي الكامل، وبمشاركة شعبية واسعة ضمت مئات الآلاف من سكان قطاع غزة المدنيين من مختلف الفئات العمرية، بما في ذلك آلاف النساء والشيوخ والأطفال. ورفع المشاركون في المسيرات الأعلام ورددوا الهتافات والأغاني الوطنية، وأطلقوا الطائرات الورقية بأعداد كبيرة، وأشعلوا إطارات سيارات. وفي الكثير من تلك التجمعات جرت عروض فلكلورية ورياضية وعروض الكشافة، فضلاً عن التجمعات النسوية، ومع ذلك لم يسلموا من استهداف قوات الاحتلال.

ونفى باحثو المركز، وبما لا يدع مجالا للشك، أي ادعاءات تروجها الحكومة الإسرائيلية، وبعض وسائل الإعلام، وغيرهم باستخدام الأطفال دروع بشرية من المتظاهرين، وهذا واضح من الطابع السلمي الكامل للمسيرات ومشاركة عائلات بأكملها بمن فيهم أطفالهم، واشتراك بعض النسوة والأطفال في تقديم المياه للمتظاهرين ورفع الأعلام دون وجود أي مؤثرات من أي جهة سياسية تدفعهم لذلك.

ووفقاً للمشاهدات الميدانية، استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة المفرطة لقمع مئات الآلاف من المواطنين المشاركين في تظاهرات تعتبر سلمية بالكامل، على بعد مئات الأمتار من الشريط الحدودي مع إسرائيل، دون أي مبرر، ودون وجود أي خطر أو حتى تهديد على حياة جنود الاحتلال. وقد أكد باحثو المركز أن عشرات القناصة من قوات الاحتلال أطلقوا النار وقنابل الغاز المسيل للدموع بشكل مكثف وعمدي تجاه المشاركين في التجمعات السلمية، موقعين عمليات قتل وإصابات مباشرة، في صفوف المتظاهرين في نقاط تجمع المظاهرات قرب الشريط الحدودي، شرق بلدة خزاعة في خانيونس، وشرق تلة أبو صفية شمال شرقي جباليا، وقبالة موقع النصب التذكاري جنوب شرقي

بيت حانون، وشرق مخيم البريج وشرق جحر الديك بالوسطى، وقبالة مخيم العودة، وقبالة موقع كرم أبو سالم شرق رفح، وشرق حي الشجاعية شرقي غزة.

وقد وصلت الانتهاكات الإسرائيلية بحق المشاركين في مسيرات العودة السلمية إلى ذروتها يوم افتتاح السفارة الأمريكية في القدس المحتلة بتاريخ 14 مايو 2018، حيث تصاعدت حدة التظاهرات نتيجة لتنفيذ قرار الولايات المتحدة الأمريكية اللاقانوني بنقل سفارتها لدى اسرائيل إلى القدس المحتلة عام 1967، والتي توافق أيضاً ذكرى النكبة الفلسطينية بتشريد الفلسطينيين من أراضيهم واعلان قيام دولة اسرائيل عليها.

وقد أسفر استخدام الرصاص الحي والقصف المدفعي ضد المتظاهرين السلميين والغازات الخانقة منذ بداية مسيرات العودة عن مقتل (86) شخصاً، من بينهم 12 طفلاً، وصحفيين، و3 أشخاص من ذوي الإعاقة، فيما لا يزال المركز يحقق في ظروف مقتل 20 فلسطيناً آخرين، بينهم طفلان. كما أُصيب 6106 مواطنين، من بينهم 860 طفلاً و158 امرأة، وذلك منذ يوم الجمعة الموافق 2018/3/30.

ويدلل ارتفاع الأرقام المشار إليها، حول عدد القتلى والجرحى، رغم سلمية المظاهرات، على وجود قرار رسمي باقتراف جرائم قتل وإيذاء جسدي ضد المتظاهرين؛ تنفيذًا لسياسة التخويف والترهيب التي انتهجها الاحتلال الإسرائيلي وناطقوه ومسؤولوه على مدار الأيام الماضية؛ لمحاولة خفض المشاركة الشعبية في التجمعات السلمية.

ويؤكد ما سبق أن قوات الاحتلال استبقت المسيرات - التي أعلن القائمون عليها بشل مسبق أنها سلمية وتنادي بتطبيق قرار الأمم المتحدة رقم 194، وأنها ترفع أعلام فلسطينية وأعلام الأمم المتحدة- بإرسال رسائل للمنظمين ولسكان القطاع تهددهم فيها في حال مشاركتهم في المسيرات. كما نشرت قوات الاحتلال القناصة ووحدة الكلاب على طول الحدود مع غزة، وفق ما أعلنه الناطق باسم الجيش الإسرائيلي على صفحته على الفيسبوك. كما هدد الناطق باسم الجيش الإسرائيلي بأنه "إذا لزم الأمر سنرد في الجدار وأيضاً في عمق القطاع ضد من يقف وراء هذه المظاهرات العنيفة"، في تلويح باقتراف جرائم قتل خارج نطاق القانون (اغتيالات).

تدهور الأوضاع الصحية في قطاع غزة

تعاني المؤسسات الصحية في قطاع غزة، بما فيها المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية، والمراكز الطبية الميدانية المقامة على حدود القطاع نقصاً شديداً في إمداداتها من الأدوية والعلاجات والمستلزمات الطبية الضرورية اللازمة لعلاج ورعاية السكان المدنيين، وخاصة المرضى الذين يعانون من الإصابة بأمراض مزمنة والجرحى ممن يعانون أوضاعاً صحية خطيرة.

ويتضاعف الوضع الصحي خطورة، بسبب الارتفاع الكبير في عدد الجرحى والمصابين منذ انطلاق مسيرات العودة في 2018/3/30، والذي يفوق القدرة الاستيعابية لمستشفيات القطاع، واستنزف الكثير من أصناف الأدوية والمهمات الطبية في أقسام الطوارئ وغرف العمليات والعناية المركزة، وهو ما شكل عائقاً كبيراً أمام عمل الطواقم الطبية في اتمام التدخلات العلاجية والجراحية للمصابين في تلك الأقسام. كذلك يعاني الكوادر الطبية والجراحين من حالة ضغط دائم، بسبب الاستنزاف الكبير للطاقة والموارد، في ظل حجم الاصابات الكبير الذي وصل للمستشفيات على مدار أيام مسيرات العودة، وحاجة عدد كبير منهم لإجراء العمليات الجراحية.

وقد حذرت وزارة الصحة في غزة من تعرض القطاع الصحي في قطاع غزة لانتكاسات كبيرة بسبب عمق الأزمات التي تواجهها الوزارة جراء تشديد الحصار على قطاع غزة وانعكاسات الانقسام السياسي الداخلي وما يخلفه من تعميق للازمات الإنسانية على المواطن الفلسطيني. وأشارت الوزارة إلى أن نسبة العجز الدوائي وصلت إلى 48%، فضلاً عن الاستنزاف الكبير في قوائم ادوية ومهمات العمليات والطوارئ والعناية المركزة، بالتزامن مع الارتفاع الكبير في عدد القتلى والجرحى من المشاركين في مسيرات العودة السلمية.

وأفاد د. يوسف أبو الريش وكيل وزارة الصحة في غزة، أن الخدمات الطبية مهددة بالانهيار بسبب النقص الشديد في الأدوية والتجهيزات الطبية آخذة، ونقص الكوادر الطبية البشرية، وعدم تلقي العاملين في وزارة الصحة رواتبهم، وشح الموارد الشديد الذي تشهده المرافق الصحية، مبيناً أن الحلول الإسعافية المؤقتة التي تتبعها الوزارة لا تؤمن فرصة علاجية كاملة للمريض.

وأكد د. أبو الريش أن المرحلة الحالية هي الأصعب والأشد على كافة مكونات المنظومة الصحية، حيث يتطلب تعزيز القطاع الصحي وحمايته من الانهيار عشرات الأصناف من الادوية والمهمات والمستلزمات الصحية، والمواد المخبرية، والتجهيزات الطبية، وقطع غيار لصيانة سيارات الإسعاف.

وأشار د. أبو الريش أنه بالرغم من اتخاذ الاحتياطات والاجراءات الضرورية للتعامل مع الحالات الطارئة، غير أنه من الصعب مجابهة أحداث بهذا الحجم خاصة مع العجز الكبير في الإمكانيات، فهناك مئات الجرحى والحالات الخطيرة ينتظرون التدخلات العلاجية والعمليات الجراحية الطارئة والتكميلية والمتابعات الطبية والتأهيلية، وهذه كلها مراحل علاجية تستلزم توفير أرصدة دوائية كافية تتيح للطواقم الطبية اتمام البروتوكولات العلاجية للجرحى والمرضى على حد سواء. وأضاف د. أبو الريش أن الارتفاع الكبير في عدد الجرحى يفوق القدرة الاستيعابية لمستشفيات القطاع، وهو ما اضطرها في كثير من الأحيان إلى اخراج بعض حالات المبيت لاستيعاب حالات جديدة.

كما أفاد د. عبد اللطيف الحاج، مدير عام المستشفيات بوزارة الصحة في غزة، بسرعة توفير الاحتياجات الطبية الطارئة لمستشفيات القطاع، وخاصة لأقسام الطوارئ، التي تتعامل مع مئات الجرحى والمصابين المشاركين في فعاليات مسيرة العودة الكبرى، مشيراً الى أن الأعداد الكبيرة من الاصابات أدت إلى استنزاف الكثير من أصناف الأدوية والمهمات الطبية في أقسام الطوارئ وغرف العمليات والعناية المركزة، وأن ذلك الاستنزاف يشكل عائقاً كبيراً أمام عمل الطواقم الطبية في اتمام التدخلات العلاجية والجراحية للمصابين في تلك الأقسام.

وأفاد د. محمود مطر، استشاري جراحة العظام بمجمع الشفاء الطبي، أن الكوادر الطبية والجراحين داخل مجمع الشفاء الطبي يعانون من حالة الضغط، بسبب الاستنزاف الكبير للطاقة والموارد، في ظل حجم الاصابات الكبير الذي وصل لمجمع الشفاء الطبي على مدار أيام مسيرات العودة، وحاجة عدد كبير منهم لإجراء العمليات الجراحية.

وأفاد د. عدنان البرش، استشاري طب جراحة العظام والمفاصل، أن الطواقم الطبية داخل غرف العمليات تعاني من نقص كبير في المسكنات وأدوية التخدير والمضادات الحيوية ومثبتات الكسور، مضيفاً أن عدد كبير جداً من الاصابات التي وصلت لمجمع الشفاء الطبي تعتبر حالات صعبة للغاية، ويعاني العشرات من الجرحى من تهتك في العظام والأوردة والشرايين والأعصاب.

استهداف الطواقم الطبية في ضوء القانون الدولي لحقوق الانسان

لقد شكلت اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي على الطواقم الطبية الفلسطينية، والمراكز الطبية وأماكن الاستشفاء الميدانية المخصصة لإنقاذ ضحايا مسيرات العودة، خلال قيامهم بإخلاء ونقل القتلى وتطبيب الجرحى والمصابين في المناطق الحدودية لقطاع غزة، انتهاكات صارخة، وجرائم خطيرة لقواعد القانون الإنساني الدولي، وهو مؤشر خطير لانتهاك هذه المعايير الدولية التي نظمت قواعد حماية رجال المهمات الطبية، بمن فيهم طواقم الإسعاف وسياراتهم ومنشآتهم الطبية.

فالقانون الدولي الإنساني، والذي يعنى بأوقات النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، يشمل التزاماً على الأطراف السامية المتعاقدة، يقضي بأن تحترم مبدأ حرية الحركة والتنقل لرجال المهمات الطبية، والعمل على توفير التسهيلات

اللازمة من أجل قيام هؤلاء الأفراد بمهامهم، والتي تشمل القيام بعمليات إجلاء ونقل وإسعاف الجرحى والمرضى والنساء الحوامل أو النفاس والتطعيمات اللازمة للأطفال.

وتوفر اتفاقية جنيف الرابعة، الصادرة في 12 آب/ أغسطس 1949، والخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب، والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها، نطاق حماية خاصة لرجال المهمات الطبية وطواقم الإغاثة الإنسانية، وذلك في المواد من المادة 14 وحتى المادة 24 من الاتفاقية، وتكفل احترام مبدأ حرية الحركة والتنقل لرجال المهمات الطبية، والعمل على توفير التسهيلات اللازمة من أجل قيام هؤلاء الأفراد بمهامهم، والتي تشمل القيام بعمليات إجلاء ونقل وإسعاف الجرحى والمرضى والنساء الحوامل أو النفاس والتطعيمات اللازمة للأطفال. وتنص المادة 21 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على أنه: "يجب احترام وحماية عمليات نقل الجرحى والمرضى المدنيين والعجزة والنساء النفاس التي تجري في البر بواسطة قوافل المركبات وقطارات المستشفى....، وذلك على قدم المساواة مع المستشفيات المشار إليها في المادة 18. وتكفل المادة 23 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 حرية مرور الأدوية والمهمات الطبية المختلفة اللازمة للسكان المدنيين، حيث تنص على أن: "على كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة أن يكفل حرية مرور رسالات الأدوية والمهمات الطبية ومستلزمات العبادة المرسلة حصراً إلى سكان طرف متعاقد آخر المدنيين، حتى لو كان خصماً.

وعليه فإن دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي ملزمة، وبموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، وفي ظل ظروف الحرب التي تشنها بضمان الوصول المستمر لكافة الاحتياجات اللازمة للسكان المدنيين الفلسطينيين من أدوية ومعدات طبية ووسائط نقل وعلاجات ولقاحات وتطعيمات وغيره من المهمات الطبية المختلفة، ووسائط النقل كعربات الإسعاف ونقل المرضى والجرحى، وسواءً كانت مرسلة من قبل أفراد أو جماعات أو دول أو منظمات إنسانية، والتي تضمن تمتع هؤلاء السكان بأفضل مستوى من الرعاية الصحية يمكن الوصول إليه.

إن واجب دولة الاحتلال الإسرائيلي حددته بشكل أكثر تفصيلاً، فيما يتعلق بتموين السكان المدنيين، المادة 55 من اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تنص على: " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية...".

الخلاصة

ما زالت قوات الاحتلال الإسرائيلي تصعد من وتيرة هجماتها ضد أفراد المهمات الطبية، وطواقم المسعفين وسيارات الإسعاف، والمراكز الطبية والمشافي الميدانية أثناء قيامها بمهامها في إخلاء ونقل القتلى وتطبيب الجرحى والمصابين خلال مسيرات العودة السلمية. ويبدو أن هذه الهجمات تندرج في إطار سياسة تتبعها قوات الاحتلال، وتهدف من خلالها ترهيب ومنع أفراد الطواقم الطبية من أداء مهامهم الإنسانية تجاه القتلى والجرحى في المناطق الحدودية لقطاع غزة.

وتشير الوقائع على الأرض أن مهاجمة قوات الاحتلال الإسرائيلي لفرق العمل الطبية الفلسطينية لم تكن أعمالاً غير مقصودة، أو حوادث عرضية، أو أخطاء فردية، ويؤكد تكرار الاعتداءات على الأطباء والممرضين والمسعفين، على مدار أيام مسيرات العودة السلمية، حقيقة استهدافهم من قبل هذه القوات، وتعمد إيذاء الفرق الطبية العاملة في ميادين المواجهات عن قصد.

ويؤكد ارتفاع عدد الضحايا، من العاملين في صفوف الفرق الطبية العاملة في مواقع المواجهات، والأضرار الجسيمة التي تعرضت لها عربات الإسعاف، والاعتداءات المتكررة على المستشفيات الميدانية والمراكز الطبية، تدلل بشكل جلي على عدم امتثال دولة الاحتلال لقواعد القانون الدولي الإنساني.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين، ويستهجن الاعتداءات الاسرائيلية على أفراد الطواقم الطبية وسيارات الإسعاف الفلسطينية، والمراكز الطبية والمشافي الميدانية المخصصة لإنقاذ ضحايا مسيرات العودة، خلال قيامهم بمهامهم في إخلاء ونقل القتلى وتطبيب الجرحى والمصابين في المناطق الحدودية لقطاع غزة، فإنه:

- يدعو المجتمع الدولي، ومن خلال مجلس الأمن الدولي، إلى اتخاذ خطوات فورية وحاسمة، من شأنها وقف الانتهاكات الجسيمة والخطرة التي تمارسها دولة الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، ومن ضمنها الطواقم الطبية الفلسطينية في قطاع غزة.
- يدعو اللجنة الدولية للصليب الأحمر، للتدخل الحازم من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عمل الطواقم الطبية في قطاع غزة بحرية، وتوفير الحماية اللازمة لها.
- يدعو منظمة الصحة العالمية للضغط على المجتمع الدولي من أجل وقف الانتهاكات الجسيمة الممارسة ضد الفرق الطبية الفلسطينية، ومركبات نقل وإسعاف الجرحى والمرضى، والمراكز الطبية وأماكن الاستشفاء الميدانية المخصصة لإنقاذ ضحايا مسيرات العودة.
- يؤكد على ضرورة إخضاع إسرائيل للمساءلة والمحاسبة عبر التحقيق معها فيما ترتكبه من جرائم بحق المدنيين المشاركين في مسيرات العودة السلمية، والاعتداءات الممارسة بحق الطواقم الطبية.
- يدعو المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية إلى فتح تحقيق رسمي في هذه الجرائم، وصولاً إلى ملاحقة ومحاسبة كل من تورط في إصدار القرارات في جيش الاحتلال بالمستوى السياسي والأمني ومن نفذها.